جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٠٠)

العلاقات بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية
التنمية الريفية المتكاملة

دراسة للاستراتيجيات والمناهج

اعداد

د. شريف أحمد باشا

فبراير ١٩٩٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

العلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية

التنمية الريفية المتكاملة

دراسة للاستراتيجيات والمناهج

اعداد

د٠شريف أحمد باشا

المحتويات

	رقم الصفحة
■ المقدمة	٣
■ تمهيد	٣
■ التنمية الريفية بعض المبررات والملاحظات	٣
■ تنمية زراعية أم تنمية ريفية	٦
■ التنمية الزراعية	٧
■ التنمية الريفية	٩
■ استراتيجيات النمو والاحتياجات الأساسية	١٣
■ استراتيجية الحاجات الأساسية	١٦
■ نماذج أو طرق التنمية الريفية	٢٠
١- نموذج العمل الميدانى	٢١
٢- النموذج التوافقى	٢١
٣- النموذج المتكامل	٢١
١- نموذج المشروع الرائد	٢٢
٢- نموذج برنامج المشروعات المتكامله	٢٢
٣- نموذج تنمية المناطق	٢٢
■ خاتمـــــة	٢٣
■ المراجع والهوامش	٢٥

المقدمة :

ما تزال نسبة كبيرة من سكان الريف في دول العالم النامى تعانى من الحرمان البشرى (الخدمات الصحية – التعليم – التغذية الجيدة) وهذه التنمية البشرية المنخفضة لهؤلاء السكان يترتب عليها انخفاض انتاجية الفرد وضعف اسهامهم في الناتج القومى للأجمالى ، ومن ثم تدنى نصيب الفرد من الناتج القومى وزيادة نطاق الفقر وحدوثه بين هؤلاء السكان .

على الرغم من أن كثيراً من الدول النامية قد تبنى استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة منذ ربع قرن مضى ، فما يزال الحصاد ضعيفاً وحدوث الفقر عاليا بالشكل الذى يفصح عن نفسه في هجرة السكان الريفيين في موجات متتالية ووحشية الى المناطق الحضرية ، بما يفوق الطاقة الاستيعابية لأنظمة الحياة في الأخيرة ما هى المناهج التى اتبعت وما هى حسناتها وخطاياها ؟ وما هى الدروس المستفادة من الاستراتيجيات التى اتبعت ؟ وكيف يمكن ضمان تصويب آليات ووسائل هذه الاستراتيجيات لتحسين مستوى التنمية البشرية لسكان الريف وتقليل الحرمان البشرى بينهم هذا هو موضوع هذه الدراسة .

تمهيـــد:

تكتسب التنمية الريفية أهمية كبيره في الوقت الراهن نظراً لأن موضوعها وهدفها هـــو الريف الذى ماتزال يعانى من ضعف الاستفادة من الجهود الانمائية التى بذلت طوال فترة طويلـــه منذ انهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، فمازالت مشاكل الريف الاقتصادية والاجتماعية علـــى درجة عاليه من الالحاح تتطلب المواجهه وبذل الجهود لتطويره وتنميته .

وتهدف هذه الدراسه الى تقديم وعرض وتحليل الاستراتيجيات الانمائية الـــتى انبعـــت في البلدان الناميه، وعلاقتها بالتنمية الريفيه ويتم هذا العرض على أساس أن التنمية عملية شاملـــه تتطلب العمل على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى فان التنمية الريفية انما تمثـــل جزءا من العمل يتوجه نحو الريف والقرية، من كل يعمل على مستوى الاقتصاد الوطـــنى وهـــو استراتيجيات ومخطط عام التنمية في أى بلد، كذلك توضح الورقة الاختلاف في المفـــاهيم بـــين التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

ومن أجل ذلك فقد قسمت الدراسة الى اجزاء يتناول كل جزء موضوعا من موضوعاتها حيث اشتملت على سته اجزاء تناول الجزء الأول بعض الملاحظات والمبررات الـــتى تســـتدعى التنمية الريفية ، وتناول الجزء الثانى مناقشة لأوجه التشابه والاختلاف بـــين مفـــهومى التنميـــة الزراعية والتنمية الريفية ، وتناول الجزء الثالث مناقشة لاستراتيجيات النمو والتنميـــــة حيـــث تركزت المناقشة على استراتيجيات نمو الناتج المحلى الاجمالى والاحتياجات الأساسية ، وقد تضمن الجزء الرابع التنمية الزراعية والتنمية الريفية ،وفي الجزء الخامس تم اتسعراض عمليه ادارة التنمية الريفيه المتكامله ونماذجها وطرقها وقد خصص الجزء السادس والأخير لخاتمة الدراسة.

<u>التنمية الريفية بعض المبررات والملاحظات</u>

تركزت جهود التنمية في العديد من بلدان العالم ومن بينها مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، على توجيه الاهتمام المطلق بقطاع الصناعة باعتباره القطاع الرائـــد في دفـــع جهود التنمية ، ولكن كما تثبت خبره العديد من البلدان النامية فإن اعطاء النمو الصناعى أولوية مطلقة كثيراً ما أدى بعملية التنمية الى طريق مسدود (١) وأصبح من المتفق عليه أن نمو القطاع الزراعى بعد مسألة في غاية الأهمية لتوازن نموذج التنمية وقابليتها للاســـتمرار ولعـــل الـــدرس المستفاد من دراسة التاريخ الاقتصادى وتجربة البلدان المتقدمة في النمو تثبت بجلاء أنه ما من تجربة

ناجحه في التصنيع تمت في القرن الماضى، إلا وكانت مصحوبه في مراحلها الأولى علـــى الأقـــل بزياده الانتاج الزراعى، حدث ذلك في انجلترا وفي فرنسا، وفي المانيا، كما حدث في الولايـــات المتحدة الامريكية ، وكذلك في اليابان مؤخراً.

إن الأمر لم يقتصر على زيادة الانتاج الزراعى بل تعداه الى زيادة الانتاجية الزراعيـــة(٢) وهى ولاشك لعبت دوراً مهماً في تنشيط الطلب على السلع الصناعية، وبالتـــالى فـــإن محتـــوى الدرس المستفاد من تجربة النمو في البلدان المتقدمة يشير إلى أن نمو الزراعة قد كان عاملاً حاسمـــاً في النمو الصناعى، ضمن عوامل اخرى تقليدية، مثل التقدم التقنى ، نمو السكان ، زيادة الأسعار، تراكم رأس المال.

هكذا تثبت التجربة العملية في التنمية في البلدان النامية في عقدى الستنيات والسبعنيات من القرن الحالى، كما يثبت التاريخ الاقتصادى للنمو في أوربا في القـــرن المـــاضى، أن التنميـــة الصناعية كعماد للتنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق في الواقع دون تنمية زراعية نظراً لعلاقـــات التشابك الوطيده الامامية والخلفية بين القطاعين (٣).

لقد ترتب على ماسبق أن الخطط والبرامج التى وضعت لتنفيذ التنمية في البلدان النامية ، والتى اهتمت باقامة المصانع لتحقيق التصنيع، قد اهملت اقامة قاعدة زراعيـــة مطـــورة للوفـــاء باحتياجات الغذاء المتزايدة من قبل السكان، (وهو ما أدى إلى تحيز الخطط والبرامج التنمويـــة في هذه البلدان للمناطق الحضرية الجاذبة للصناعة لاسيما العواصم على حساب المنـــاطق الريفيـــة والمدن الصغيرة)(٤) فقد أستأثرت المناطق الحضريه بنسبه أكبر من النفقات العامه على حســـاب المناطق الريفيه حيث أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى في المناطق الحضريه العربية على سبيل المثال يتراوح بين ضعف وثلاثة أضعاف ما هو عليه في المناطق الريفيه، رغم أن متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام في المناطق الحضريه يتراوح بين أربعة وسته أمثال ما هو عليـــه في المناطق الريفية(٥).

من ناحية أخرى فقد بلغت الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى في هذه البلدان حداً كبيراً من الضعف فهى لم تزد عن ٩,٩% من اجمالى الاستثمارات الانمائية العربيـــة في الفـــترة ١٩٧٠-١٩٨٠ وهو قدر من الضألة يعكس عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية والريفية، فضلا عن

أنه يساهم في تعميق الفجوه بين الحضر والريف لصالح الحضر من حيث الانتاج والانتاجية والتعلم والصحه والسكن وخدمات المياه النقيه والصرف الصحى(٦).

هذه الفجوه في النهاية هى التى تشكل من الريف منطقه طرد وتجعل من الحضر منطقه جذب سكانى بما يخلفه ذلك من ضغط على الرقعة الزراعية نتيجة الزحف العمرانى العشوائى وقد قدرت احدى الدراسات التى اعدتها المجالس القومية المتخصصه في عام ١٩٨٣ مساحه الأرض الزراعية التى تتعرض للتأكل والتناقص بسبب زحف المبانى عليها بحوالى ٦٠ ألف فدان سنويا ، يتطلب تعويضها استصلاح ١٨٠ألف فدان سنويا لارتفاع خصوبة الأرض التى ضاعت في أغراض النمو الحضرى بالنسبة للأرض المستصلحه حديثاً بتكلفة تتجاوز ١٨٠مليون جنيه سنويا(٧).

هذا الى جانب ما يسببه النزوح الريفى أو الهجرة الى المدن من ضغوط على الخدمات والمرافق فيها وانتشار ظاهره العشوائيات في السكن أو الأحياء العشوائية وهى الاحياء التى تنشأ بطريقة غير منظمه تخلو من الشروط الصحية والخدمات الأساسية للمعيشة حيث يكتظ بها المهاجرين من الريف من منطقة واحده غالبا .

من ناحية اخرى فان الظروف التى تجرى فيها الآن عملية التنمية في البلدان النامية تختلف اختلافا شديداً عن تلك التى واجهت البلدان المتقدمة عندما بدأت جهودها في مجال التصنيع ، فالبلدان المتقدمه لم تعرف الانفجار السكانى الذى تشهده معظم البلدان النامية، وهى لم تعرف العجز الكبير في متطلبات الغذاء كما هو متوقع في البلدان الناميه والزيادة الكبيره في قوة العمل التى تعجز الصناعة عن استيعابها وما يترتب على ذلك من مشاكل البطالة بكافة أنواعها .

وهكذا فان الملاحظات أو المبررات السابقة اضافه الى أن غالبية السكان الأقل دخلاً أو الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، تتطلب أن يعاد النظر في التنمية واستراتيجيتها باعتبارها عمليه نشيطه فعاله تستلزم البذل الدائم في الهيكل الاقتصادى ونظمه بما يتطلبه ذلك من التنمية العامه للقوى المنتجه، من خلال تطوير مصادر الطاقة والمواد الأولية وأدوات ومعدات العمل وعلى الأخص انتاجية العمل، وكذلك ما تتطلبه هذه الاستراتيجية من عمليات مستمره تسبق التنمية وتصاحبها وتترتب عليه وتعمق من آثارها، وبالتالى فان جهود التنمية الراهنة التى يجب ان تعاد

صيغتها بحيث تأخذ في الاعتبار حالات الاخفاق السابقة والعقبات التى ستواجهها في المستقبل، وهو ما يعنى أن هذه الجهود ينبغى أن تبدأ من الريف وأن الزراعةن يجب أن تكون محورها(٨).

وهو ما اكدته الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية التى اجريت خلال الأعوام العشرين الماضية(٩).

وانطلاقا مما سبق فسوف نتناول في الجزئية التالية من هذه الدراسة دراسة التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

<u>تنمية زراعية أم تنمية ريفية</u> ؟

قد يكون من المناسب أن نبادر الى القول بأننا لا ننوى هنا اجراء نوع من المفاضلة أو المقابلة بين ثنائية التنمية الزراعية والتنمية الريفية على غرار الثنائيات التى يحفل بها الآدب الاقتصادى والاجتماعى، مثل صناعه أم زراعه ، تنمية اقتصادية أم تنمية اجتماعية ، تنمية حضريه أم تنمية ريفية .....الخ.

فقد اثبتت الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية عقم وسذاجة مثل هذه المقابلة فضلاً عن عدم علميتها فكما أسلفنا لا يمكن تحقيق تنمية صناعية دون تنمية زراعية، ولا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، ولا يمكن تحقيق تنمية حضرية دون التنمية الريفية،أو العكس في كل الحالات السابقة ،كذلك يمكن الإشارة هنا انه لا يمكن تحقيق تنمية زرلااعية دون تنمية ريفيه أو العكس، وعلى هذا فنحن نحاول هنا تناول المفهومين التنمية الزراعية والتنمية الريفية بالقدر الذى يلقى الضوء على ما بينهما من أوجه التشابه والاختلاف ، طالما أن ذلك يساعدنا في تحديد الاجابة على السؤال الهام الذى تطرحه دوما عمليات التنمية، وهو ماذا تريد تحقيقه من الجهود الانمائية التى تبذلها؟

لذلك فسوف نقدم عرضاً موجزاً بالقدر الذى يخدم أهداف الدراسة الحالية لكل من المفهومين التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

التنمية الزراعية

يعانى القطاع الزراعى في البلدان النامية من مجموعة من الخصائص والسمات لعل أهمها هو أن معظم الناتج المحلى الاجمالى يأتى من هذا القطاع ، لذلك فالهيكل الاقتصادى لهذه البلدان يعتمد على تصدير ناتج الزراعة الى الخارج.

- أن هناك حالة من التركز الشديد في القوى العاملة في القطاع الزراعى وهى نسبة تصل الى ثلث مجموع القوى العاملة في البلدان ذات الدخل المنخفض ، و٤٤% في البلدان ذات الدخل المتوسط.
- يعتبر القطاع الزراعى من حيث الانتاجية، الأقل انتاجية بالنسبة للقطاعات الاخرى وهو ما يعكس ضعف كفاءة تخصيص واستعمال الموارد المتاحه.
- بدائية وتخلف طرق وأساليب الانتاج وأدواته ومعداته.
- صغر الملكيات الزراعية وتفتيتها.
- عجز القطاع الزراعى عن الوفاء بأحتياجات السكان الأساسية من الغذاء.
- قلة الامكانيات التسويقية نتيجة عدم توافر وسائل النقل وبدائية الطرق.

لذلك نجد أن برامج وخطط التنمية الزراعية تسعى الى حشد الطاقات المتوفرة للزراعة كالأراضى والعمال والموارد الاخرى واستغلالها استغلال أفضل، وبالمقابل تعمل على خلق هذه الموارد الأساسية(١٢).

وتتأثر التنمية الزراعية بالتنمية في القطاعات الاخرى عن طريق الآثار الرابطة حسب تعريف هيرشمان (١٣) لها – إما من خلال الطلب على منتجات قطاعات أخرى بوصفها مدخلال في قطاع ما (الربط الخلفى) وإما من خلال عرض المنتجات النهائية لقطاع ما بوصفها مدخلات في قطاعات انتاجية أخرى (الرابط الأمامى)، وهو ما يعنى أن التنمية الزراعية تتأثر بما هو متاح في الاقتصاد القومى من بنية أساسية، ومستوى تقنى، ومن قوى عاملة مدربة، ومن المقومات الأساسية للتنمية التى يتوافر تكوينها خارج قطاع الزراعة نفسه.

ومن هنا فإن التنمية الزراعية تسعى الى تحقيق دور مهم ، فمن ناحية تسعى إلى زيادة الانتاج، وتأمين التكوين الرأسمالى للقطاعات الأخرى تنشيطاً للنمو الاقتصادى، ومن ناحية أخرى العمل على تحسين الدخل الذى يحصل عليه المزارعين.

لذلك فإن التنمية الزراعية ترتكز على مجموعة من العمليات والاجراءات أهمها:-

- استخدام أسس وأساليب انتاجية جديدة تتعلق بطرق الزراعة ، وطرق الرى ، وأنواع البذور، والأسمدة ، والمبيدات ، وطرق جمع المحصول، ومستوى الميكنه الزراعية، وكذلك فيما يتعلق بالانتاج الحيوانى .
- العمل على تحسين شبكات الطرق القائمة وانشاء شبكات جديده، واتاحة وسائل النقل وتوفيرها .
- توفير امكانيات التمويل اللازمة لعمليات اصلاح وتنمية الزراعة، وتوفير الاقراض للفلاحين بأسعار فائده منخفضه .
- تعديلها انظمه ملكيه الأرض الزراعية لصالح صغار الملاك ، وتحويل المستأجرين الى ملاك صغار للأرض ، وقوانين العلاقة بين المالك والمستأجر .
- توفير تسهيلات وطرق التسويق بما يمكن من زيادة الانتاج والاستفاده منه الى اقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الناتجه عن التخزين وارتفاع تكلفة النقل .
- زيادة وتطوير الصادرات الزراعية عن طريق زيادة الفائض المعد للتصدير .
- التوسع في اعداد وتأهيل القوى العاملة الزراعية عن طريق نشر التعليم الزراعى .
- تشجيع القيام بالبحوث العلمية المرتبطة بالزراعة .
- توفير خدمات التوجيه والارشاد الزراعى .
- العمل على استصلاح أراضى جديدة تضاف الى مساحة الرقعة المزروعة وهو ما يسمى بالتوسع الأفقى .
- الاهتمام بالتركيب المحصولى بما يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية .

كما يلاحظ من العرض السابق للعمليات والاجراءات التى تتضمنها التنمية الزراعية أنها تركز في الأساس على الجوانب الفنية البحته المتعلقة بالعملية الزراعية سواء كان ذلك في داخل القطاع نفسه أو خارجه ، ان الهدف الأساسى المراد تحقيقه يتعلق بتحقيق زيادة كميه في حجم الناتج الزراعى، أو بعباره أخرى تحقيق هدف النمو للانتاج الزراعى من خلال تحديث العملية الزراعية .

ولكن على الرغم من أهمية تحقيق النمو ومعدلات (عاليه) أحيانا، فانه وحده لا يكفى أو لا يضمن أن تعم آثار النمو تلقائيا على افقر فئات المجتمع الذين تعيش غالبيتهم في الريف، وقد

اثبتت التجارب المختلفة للعديد من البلدان النامية أنه يمكن أن تحدث تنمية زراعية سريعة ولكنها يمكن في الوقت نفسه أن تكون مقترنه بافقار سكان الريف ، ولقد حدث ذلك في بلدان كثيرة منها على سبيل المثال الفلبين والسلفادور، ففى الفلبين كان الانتاج الزراعى ينمو بمعدل نمو سنوى مقداره ٣,٨% بين عامى ١٩٥٧ و١٩٧١، وخلال نفس الفترة انخفض متوسط الدخل الحقيقى للأسرة من شريحة الفقر ٢٠% من سكان الريف بأكثر من ١٠% ، وفي السلفادور كان الانتاج الزراعة يزداد بمعدل ٣,٤% بين عامى ١٩٦١ و١٩٧٥، وخلال الفترة نفسها انخفض الدخل الحقيقى للأسر الريفية التى تزرع اقل من هكتار (٤٣% من السكان) بمقدار ٢٠%(١٥).

وهكذا فقد اثارت هذه النتائج المحيطه الكثير من التساؤلات حول جدوى تحقيق معدلات عاليه في النمو لا نطال آثارها الاغلبية من أكثر الفئات احتياجاً وهى الفئات الأقل دخلاً، مما استدعى اعادة النظر في فكرة تحقيق معدلات عاليه في النمو طالما انها لا تضمن وحدها تحقيق التحسن في المستويات المعيشية لاغلبية السكان، واتجهت الانظار للأفكار المناديه بضرورة التوفيق بين هدفى النمو الاقتصادى والعداله الاجتماعية (١٦).

وهو ما اتجهت اليه الجهود التنمويه في محاولة لتحقيقه من خلال التنمية الريفية وقد كان ذلك تعبيراً عن التغير في التفكير الانمائى المستند الى تجارب وخبرات البلدان الناميه في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التى ظهرت فيها مشكلات العجز الغذائى في منتصف الستنيات خاصه في جنوب آسيا (١٧).

التنمية الريفية

بادئ ذى بدء ينبغى الإشارة الى أن موضوع التنمية الريفية لا يمثل موضوع علم واحد، فهو يحظى باهتمام العلماء في تخصصات مختلفة، ومن هنا أصبح تحديد مفهوم علمى محدد للتنمية الريفية أمر في غاية الصعوبة (١٨) لذلك فسوف تستعرض فيما يلى مجموعة من المفاهيم التى تعبر عن التنمية الريفية .

١- تعرف التنمية الريفية (أنها العمليات التى تتسم بهدف ووفق خطه عامه لاحداث تغيير مقصود ومرغوب في المجتمعات الريفية أملاً في رفع مستوى الحياه في تلك المجتمعات) (١٩).

٢- كما تعرف كذلك (بأنها استراتيجية لتمكين جماعات معينه من الناس نساء ورجال الريف لكى يشبعوا بأنفسهم المزيد من احتياجاتهم كما أنها تتضمن مساعدة المعدمين بين أولئك الذين يبحثون عن الدخل في المناطق الريفية، لكى يستفيدوا أكبر استفاده ممكنه من مساعدات برامج التنمية مع التركيز على الشرائح الضعيفه من الفلاحين والمستأجرين المعدمين) (٢٠).

٣- كذلك يعرفها البعض من خلال ثلاثة محاور رئيسية كالتالى :- (٢١)

أ- تحسين مستوى معيشة الريفيين ويتم ذلك من خلال تنمية كافة الموارد المتوفرة والتى يمكن توفيرها لتحقيق التوازن بين الأفراد، وتوفير عناصر الخدمات اللازمة لتحقيق الرفاهية للمجتمع الريفى.

ب- المشاركة الجماهيرية والتى يمكن من خلالها توفير الخدمات الضرورية للأقاليم الريفية ذات الموارد المحدوده.

ج- تنمية المهارات الضرورية للريفيين لمساعدتهم على الاعتماد على انفسهم وكذلك لاستمرار عملية التنمية فيما بعد.

٤- تعرف التنمية الريفية على اعتبار انها منظومة متكامله مستمره تشترك جميع المستويات الانسانية والادارية المحلية والاقليمية والقومية تعمل على التوازن الاجتماعى وكذا استخدام الموارد لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين سواء في الريف أو الحضر(٢٢).

٥- تعرف التنمية الريفية على انها حركة التغيير الارتقائى الجزرى المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب الانشطه التنمويه المتناسقه والشامله والمتوازنه حكومياً وأهلياً والذى يتمثل في المشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتحقيق العداله في التوزيع لعوائد التنمية المتزايده من الرخاء الاقتصادى والرضا الاجتماعى والنفسى للغالبية من السكان الريفيين (٢٣).

ومن التعريفات السابقة عن التنمية الريفية يمكن أن نضع بعض الملاحظات:-

- أن التنمية الريفية هى عباره عن استراتيجية تتضمن خطط وبرامج ومشروعات ، تهدف الى تحقيق دفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة الانتاج.
- أن هذه الاستراتيجية تستهدف بالأساس الفئات الريفيه الأقل دخلاً.
- أن تحقيق خطط وبرامج ومشروعات هذه الاستراتيجية يتطلب تعاون ومشاركة الدولة والقطاع الخاص والقطاع الاهلى .

- أن استراتيجية التنمية الريفية تسعى الى التوفيق بين أهـــداف النمـــو الاقتصـــادى والعدالـــة الاجتماعية .
- أن استراتيجية التنمية الريفية تتضمن جهوداً على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعيـــة والادارية والثقافية وبالتالى فهى تمثل منهجاً كاملاً للتنمية .

وعلى الرغم من أن التنمية الريفية المتكاملة هى منهج للجمع بين مختلف التخصصـــات لتنمية الريف تنمية شامله، فهى لا تهدف الى مجرد تنسيق الجهود بين وزارات الخدمات المختلفـــة بل تهدف الى الأبعاد التالية:-

١- وضع السياسات العامه للتنمية (التغيير) باستخدام الأسلوب التكاملى وانه أنسب الأســـاليب للظروف القائمة والمستقبلية .

٢- وضع سياسات قطاعيه واقتصادية ، اجتماعية، تعليمية، صحية، سكنيه في الريف تتمشى مع السياسة العامة للتنمية .

٣- وضع خطط مرحليه للتنمية قومية اقليمية في اطار السياسات المشار اليها .

٤- شمول التنمية للخدمات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والادارية والسياسية .

٥- التوازن بين تلك الخدمات بالقدر الذى يحتاجه المجتمع دون التركيز على جانب واهمال جانب آخر ، حتى لا يحدث اختلال التوازن بين مجهودات التنمية في شقيها الاقتصادى والاجتماعى .

٦- منع التدخل والتكرار بين الخدمات حتى لا يؤثر على سير خطط التنمية .

٧- توفير المناخ الملائم الذى يسمح بالتعاون بين مختلف الأجهزه التى تقـــوم بتقـــديم الخدمـــات والاشراف عليها .

٨- تدعيم الاجهزة التنفيذية على مختلف المستويات مجالس المحافظات، مجالس المراكـــز، مجـــالس القرى لزيادة فاعليتها .

٩- تدريب المشاركين في عملية التنمية الريفية للارتقاء بمعارفهم ومهاراتهم .

ولتحقيق أهداف التنمية الريفية المتكاملة فانه ينبغى التركيز على البعدين التاليين :-

١- تحديد الاستراتيجية الموضوعية الملائمة – قريبه أو بعيده المدى والتى يتم تنفيذها بدقه بحيـــث تكون محددة المعالم .

٢- تخطيط برامج ومشروعات التنمية على المستويات المختلفة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية في ظل الفرص المتكافئه وعدالة التوزيع بما تخدم افراد المجتمع بدون استثناء مع تحقيق المشاركة الشعبية.

وهكذا من العرض السابق يمكن القول أن مفهومى التنمية الزراعية والتنمية الريفية على ما بينهما من تشابه واختلاف انما تعبيرات عن اتجاهين في تحقيق التنمية بمفهومها الواسع والشامل.

فالاتجاه الأول (التنمية الزراعية) يهدف ويركز بشكل أساسى على تحقيق هدف النمو وزيادة الانتاج والانتاجية في العمليات الزراعية من خلال تحديث الزراعة مستفيداً من نتائج البحث العلمى والتطور التقنى وربما كان ذلك تعبيراً عن الفكر الانمائى السائد في بداية النصف الثانى من القرن العشرين في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان التى استقلت حديثاً عن الاستعمار.

الاتجاه الثانى التنمية الريفية وهو اتجاه افرزته خبرات البلدان الناميه المتخلفه والمنظمات الدولية العامله في مجال التنميه، وهو اتجاه يعكس التوسع في المفهوم السابق سواء من حيث الهدف أو المضمون، فالتنمية الريفيه تهدف الى زيادة الناتج الزراعى كهدف انمائى ، كما تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للريفيين خاصه الفئات الأقل دخلاً، ومن حيث المضمون فان تحقيق الأهداف يتطلب تدابير وسياسات ذات طابع اجتماعى يركز على اشباع الحاجات الأساسية، على اعتبار ان مردودها يسهم في تحسين التاجية الانسان محرك عملية التنمية وهدفها هذا إلى جانب التدابير الفنيه الملائمه التى تحقق نمو الانتاج وزيادته ، وهو مت يتطلب مشاركة فاعله من قبل الريفيين انفسهم لتحقيق ذلك.

اضافة الى ذلك فإننا يمكن أن نضع بعض الملاحظات حول الاتجاهين أو المفهومين خاصه فيما يتعلق بالتشابه والاختلاف بينهما:-

١- أن كلاهما يستهدف تحقيق التغير الريفى ، وإن اختلفت سبل تحقيق ذلك في كل منهما ويتضح ذلك خاصه في جانبين (٢٤).

أ. أن التنمية الريفية تستهدف تحقيق التغير الريفى بطريقة اكثر صراحه وشمولاً عن التنمية

الزراعية من خلال مجموعة واسعة من العناصر توفر مدخلات وخدمات جديدة على مستوى المزرعه.

ب. ان التنمية الريفية تحدد بشكل واضح المجموعات المستهدفة التى تتجه اليها الجهود الانمائية وهم الفقراء (الأقل دخلاً في دولة من الدول) حيث تعرف التنمية الريفية بأنها مشروعات القطاع الزراعى التى تتجه نصف منافعها المباشرة على الأقل الى الفقراء.

٢- أن كلاهما يتطلب لتحقيق اهدافه سياسات اقتصادية كلية مناسبه ومواتيه لتفيد الانتاج (الاستثمار- التسعير والتسويق والتجاره - سعر الصرف).

٣- أن كلاهما يعتمد على الدولة وسياستها الانمائية ، وان كانت التنمية الريفية تعتمد أو تتيح مساحه أكبر وأوسع لمشاركة الاهالى في تحقيقها.

٤- أن كلاهما يعد تعبيراً عن استراتيجيات النمو التى اتبعت لتحقيق التنمية، فاتجاه التنمية الزراعية يعبر عن استراتيجية النمو من خلال تحقيق معدلات عاليه ترتكز على نمو زيادة الانتاج، أما التنمية الريفية فهى تعبير عن استراتيجية التنمية من خلال اشباع الحاجات الأساسية (مع ضرورة عدم الاخلال أو تجاهل تحقيقي النمو).

استراتيجيات النمو والاحتياجات الأساسية

تعتمد استراتيجية تحقيق معدلات عاليه للنمو على حشد طاقات المجتمع الاقتصادية لتحقيق معدل عالى من الاستثمار يزيد التكوين الرأسمالى مع افتراض أن يكون هذا بمعدل مستمر لفترة زمنيه طويله ويفوق معدل الزيادة في السكان فالمفهوم الأساسى هنا هو النمو الاقتصادى ، باعتباره زيادة كميه متراكمه وليس مفهوم التغير الاجتماعى الذى يتحقق كنتيجة للنمو الاقتصادى ويحسب معدل النمو على أساس مؤشر معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، كما هو معروق فإن الناتج المحلى يحسب بطريقة تدخل فيه كل شئ بصرف النظر عن مدى الاسهام في بناء القاعده الانتاجية للاقتصاد القومى، وهو امكانية تحقيق معدل عالى للنمو دون أن تضاف الى القاعدة الانتاجية عناصر جديده.

ولقد أكدت تجارب التنمية في الخمسينات والستنيات أن التنمية والنمو ليسا تعبيرين مترادفين، وقد أثبتت البحوث والدراسات في هذا المجال أن نمو الناتج المحلى الاجمالى يمكن أن يحدث دون أن يؤدى بالضرورة الى تحسين الأحوال المعيشية خاصه للفئات الأقل دخلاً (٢٦).

لقد كان نمو الناتج المحلى الاجمالى عاليا في البلدان الناميه بعد الحرب العالمية الثانية حيث تفيد تقديرات بول بايروخ أن متوسط معدل النمو السنوى كان ٢,١% بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى في هذه البلدان وقرابة ٠,٨% للناتج المحلى الاجمالى للفرد وذلك في الفتره ما بين عام ١٩٠٠ حتى الأعوام ١٩٥٢-١٩٥٤ ولكن فيما بين عام ١٩٨٠ كان الناتج المحلى الاجمالى يزداد بمعدل سنوى يقرب من ٥,٢%، والناتج المحلى الاجمالى للفرد بحوالى ٣,٠% (٢٧).

فيما يتعلق بالانتاج الزراعى في الدول الناميه في الفتره من ١٩٦١-١٩٧٠ فقد كان يزداد بمعدل سنوى، مقداره ٢,٩%، وفي العقد الانمائى الثانى كان مأملاً أن يزيد الانتاج الزراعى بمعدل ٤% سنوياً، ولكن المعدل منخفض وكان حوالى ٢,٨% فقط، بينما كان السكان يزدادون خلال هذين العقدين بمعدل سنوى مقداره ٢,٤%، وهو ما يعنى ان الانتاج الزراعى للفرد قد ظل راكداً من الناحية العملية على امتداد عشرين عاماً (٢٨).

لقد حدث هذا الركود الزراعى على الرغم من توافر تقنيه الثوره الخضراء أمام العديد من بلدان العالم الثالث التى حقق بعضها بعض النجاح واخفق البعض الآخر، ومنهج وطريقة الثوره الخضراء تهدف الى زيادة الانتاج الزراعى ببذل جهود مكثفه في تطبيق التكنولوجيا الحديثه، واستخدام الأصناف وفيره الغله وحفر آبار الرى واستخدام الأسمده (٢٩).

ففي المكسيك التى ولدت بها طريقة الثوره الخضراء (من خلال مشروع مشترك للبحوث الزراعية بين الحكومة المكسيكية ومؤسسة روكفلر) تحققت نتائج معبره في عام ١٩٦٣، حيث زادت متوسط غله الذره الى الضعف، والى اربعة أضعاف بالنسبة للقمح، باستخدام أنواع جديده من البذور وفيره الغله وذلك في الوقت الذى كان معدل نمو السكان يتجاوز ٣% سنويا، وبعد أن كانت المكسيك تستورد الذره والقمح في عام ١٩٤٤ تحولت الى مصدر لهما في الستينات، ولكن هذا النجاح لم يستمر طويلاً، وذلك بسبب النمو العالى للسكان والزيادة في دخل الفرد التى تبعتها زيادة في استهلاك الغذاء وتنويع المحاصيل وبعيداً عن انتاج الغذاء، فقد عادت المكسيك الآن تستورد جزءاً معتبراً من احتياجاتها من الحبوب.

وقد ساعد إستخدام نفس أنواع البذور على تحقيق نتائج عالية في كل من الهند وباكستان والفلبين وكولومبيا وكذلك في امريكا الشمالية.

ولكن ماذا كانت النتائج المترتبه على طريقه الثوره الخضراء ؟

نظراً لأن استخدام هذه الطريقة يتوقف الى حد كبير على حجم المزرعه، بمعنى انه كلما كبرت الحيازه الزراعية كلما أمكن استخدام هذه الطريقة لما تتطلبه من ضبط استخدام المياه والأسمدة، وهو الأمر الذى يصعب الى حد كبير في الحيازات الزراعية الصغيره، وبالتالى فإن المستفيدون من هذه الطريقة هم كبار الملاك وليس صغار الملاك، هذا في الوقت الذى تشكل فيه غالبية سكان الريف من صغار الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين ، الذين لا يمكنهم شراء أساليب الانتاج الحديثة وذلك بسبب ارتفاع القيمة الايجارية للأرض (وبسبب ارتفاع انتاجيتها)، والاستغناء عن العمال الزراعيين لاحلال الآلات محل العمل اليدوى وهكذا فقد اتهمت الثورة الخضراء " بأنها تجعل الاغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً " (٢٩) وذلك لأن النمو الذى حدث بسببها تركزت ثماره لصالح الفئات الأكثر دخلاً، دون أن يستفيد منها الفئات الأقل دخلاً، حدث ذلك في الهند وفي باكستان ومن الواضح الآن أن هذه التكنولوجيا الجديدة تفيض على الآمال المتحمسه وعلى الرغم من النجاح الذى حققته، لم تؤد الى تحسن عام في الأحوال المعيشية في الريف (٣١).

إضافة الى ما سبق من آثار للثوره الخضراء ذاتع طابع اجتماعى، فإنه كثيراً ما يوجهه اليها النقد من خلال ما تحدثه من آثار سالبيه على البيئه، فهى تكنولوجيه تحتاج الى نظم معينه للرى واستخدام الأسمده الصناعية والمبيدات الكيماوية.

غير انه ينبغى القول أن هذه الآثار وبرغم محليتها لا تعكس موقفاً رافضاً لطريقة الثوره الخضراء من حيث زيادة الغله، فهى مسأله تعد في غاية الأهمية، ولكن المقصود تحديداً هو لفت الأنظار الى الكيفية التى تستخدم بها، وبالتالى الآثار الاجتماعية التى تنجم عنها بما يؤدى في النهاية الى تحقيق غايات وأهداف غير المقصوده وبالتالى فإن بعض النواقص المترتبه على هذه الطريقة مثل صعوبة استخدامها من الملكيات أو الحيازات الصغيره قد تعود أساساً الى الهيكل الاقتصادى الاجتماعى نفسه الذى يستخدمها، وقد تكون ملاحظه تورمان بورلاوغ مؤسس الثوره الخضراء صحيحه حول الانتقادات الموجهه للطريقة من ناحيه تأثيرها على البيئة حيث يذكر بأن اللوم لا ينبغى توجيهه الى الصناعى الكيماوية التى تمنح البشرية سلاحاً فعالاً لمضاعفة انتاج المواد الغذائية بل الى الاستغلال غير العقلانى لمنجزاتها (٣٢).

لقد صاحب الانتقادات اعلاه التى وجهت الى استراتيجية التنمية المعتمده على نمو الناتج المحلى الاجمالى، البحث عن استراتيجيات بديله تكون أكثر قدره على معالجة السلبيات التى تم الاشارة اليها، وفي منتصف السبعنيات وفي شهر يونيه اجتمع المؤتمر العالمى للعماله تحت رعاية منظمة العمل الدولية واعتمد برنامج عمل، " واعلن ان الاستراتيجيات وخطط وسياسات التنمية الوطنية عليها أن تنص صراحة كهدف له الأولوية، على تشجيع العماله واشباع الاحتياجات الأساسية لسكان كل بلد" (٣٣).

استراتيجية الحاجات الأساسية

مما سبق تبين أن ظهور الاستراتجية قد جاء تعبيراً عن أهمية وضرورة تلافى الآثار السلبية التى تبحث عن اتباع استراتيجية للتنمية تكرس معنى النمو، حيث أثبتت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة انه يمكن أن يتحقق هذا النمو، ولكن ليس بالضرورة يتحقق معه التحسن في الأحوال المعاشية لغالبية الناس ، بل على العكس فان احوالهم يمكن أن تسوء أكثر مما كانت عليه.

لذلك فان الهدف العام لهذه الاستراتيجية هو أن يحقق مستوى أدنى من الاشباع لبعض الحاجات المعنيه والتى تعتبر أساسية أو ذات أهمية خاصه لأكثر الفئات فقراً وحرماناً، وهذا هو ما يميز هذه الاستراتيجية عن الاستراتيجية السابقة التى تهدف الى تحقيق النمو العام دون أن تحدد فئه معينه تتوجه اليها جهود التنمية بشكل أساسى ولكن ما هى هذه الاحتياجات الأساسية التى ينبغى اشباعها.

بالرغم من أن مفهوم الحاجات الأساسية هو مفهوم نفسى أساساً مما يجعل تحديدها أمراً في غاية الصعوبة، نظراً لاختلاف حاجات الأفراد والمجتمعات إلا أن ثمه اتفاق حول تقسيمها، الى حاجات ماديه وحاجات معنويه أو نفسيه، وبالتالى فإن مفهوم الحاجات يتضمن كلا الجانبين المادى المعنوى، فالحاجات المادية مثل الغذاء والكساء والمسكن لا تقل عنها أهمية الحاجات المعنويه مثل الحاجه الى التعليم والصحة والأمن والحماية ... الخ. (٣٤).

لكن الدراسات المختلفة حول تحديد الاحتياجات الأساسية تركز بشكل اساسى على الاحتياجات المادية وطرق اشباعها.

وهكذا فإن استراتيجية اشباع الاحتياجات الأساسية تتضمن وتتطلب التأثير في توزيع الناتج المحلى الاجمالى وذلك من خلال رفع نصيب الفئات الأقل دخلاً على حساب نصيب فئات الدخل العليا، وقد كان ذلك نفسه في معظم الأحوال هو النقد الذى يوجه الى هذه الاستراتيجية، إذ أن نمطا لتوزيع الدخل كهذا من شأنه التاثير على معدل الادخار الاستثمار الذى يستطيع اقتصاد ما أن يحققه طالما أن الفئات التى تحصل على نصيب أعلى من الدخل هى التى تمثل المصدر الأساسى للأدخار بما يتوافر لديها من تغطيه أكبر لاشباع الحاجات من تلك المتوافره لأصحاب الدخول الأقل، الذين هم في حاجه الى مساحه أكبر من الاشباع تتطلب انفاق مزيد من الدخل، مما يجعل في النهاية قدرتهم الادخارية محدوده أو بالتالى فإن نماطا للأستهلاك من هذا النوع يؤثر على معدل الاستثمار الذى يمكن تحقيقه، وهو ما يؤثر في النهاية على حجم النمو الاقتصادى.

غير أن هناك من الدراسات الاقتصادية ما يوضح عكس الحجه السابقة حيث توضح وتثبت هذه الدراسات بأنه في القدر الأدنى، لا تعرقل اعادة التوزيع للدخل النمو الاقتصادى أو تهبط بمعدلاته بشكل منتظم.

ويرى بعض الاقتصاديين ، الآخرين أن اعادة توزيع الدخل القومى على نحو رشيد يمكن أن ترفع معدل النمو وهى ضمان لاستمراره، فالمنتج الصغير يدخر نسبياً أكثر مما يدخر الاغنياء، وزيادة دخول الفئات الفقيره يوسع السوق الداخلية، وقد استخدم بعضهم في هذا الصدد تعبير التساقط الى أعلى Trickling بمعنى أن ما يأخذه الفقراء من زيادة في دخولهم سيؤدى عن طريق زيادة الطلب على المنتجات الصناعية الى زيادة أرباح الرأسمالية (٣٥).

لذلك يصبح المطلوب هو العمل على تشجيع المشروعات الصغيره والمتوسطه من خلال هذه الاستراتيجية نظراً لدورها التمويلى، وقدرتها على استيعاب العماله وتوفير السلع والخدمات الرخيصه نسبيا، ولأنها لا تحتاج الى تقنيه معقده في ادائها لأعمالها.

من ناحية اخرى فان استراتيجية الاحتياجات الأساسية تتطلب أو تضع مسأله الاختيار التكنولوجى في موقع الصداره ضمن قضايا التنمية المطلوب مواجهتها وبالتالى فإن الاستراتيجية في سبيل تحقيق أهدافها تعتمد على استخدام التكنولوجيا الملائمه أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة ولاشك أن مصطلح التكنولوجيا الملائمه يعبر عن أن الطرائق الفنيه

المستخدمة في عملية الانتاج تختلف عن تلك الطرائق التقليدية وهى أعلى من حيث الانتاجية وهى تختلف عن التكنولوجيا الحديثة، في أنها لا تتطلب استخداماً واسعاً لرأس مال حيث لا تعتمد على الاستيراد من الخارج وإنما مناسبه من الناحية الموضوعية لظروف استخدامها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما أنها تفسح المجال للأبداع والابتكار المواتى لظروف الانتاج الخاصة التى تتم فيها .

وفضلاً عن ذلك فإن استراتيجية الاحتياجات الأساسية تتطلب مشاركة فعاله من قبل المستفيدين من برامجها، بدء من الاسهام في تحديد الاحتياجات التى يتم اشباعها طالما إن ذلك يختلف من فرد الى فرد ومن نطقة الى اخرى، وفي عملية حشد الموارد لتحقيق البرامج المختلفة والمساهمة في التنفيذ لهذه البرامج والتقويم ولاشك أن أهمية المشاركة تنعكس في الشعور بالانتماء الذى يعطى الفرد احساساً كبيراً بكيانه وفاعليته في المجتمع وبأنه عنصر مؤثر فيه ، لقد بينت العديد من الدراسات في هذا الشأن أهمية مشاركة ومساهمة المستفيدون في برنامج ما سواء كان ذلك عن طريق الرأى أو المال أو العمل، انهم سرعان ما يفقدون اهتمامهم ويكون الفشل حليف البرنامج وهو ما يعنى ضعف المشاركة وهو تعبير عن تدنى الأحساس بالانتماء ومعاناه الاغتراب مما يعنى غياب الحافز الأهم للانتاجية الاقتصادية والاجتماعية في دفع مشروع التنمية .

إن قاعدة المشاركة الشعبية في هذه الاستراتيجية تستمد أهميتها وقوتها في الوقت ذاته من حالة التهميش التى عانت منها الجماهير في البلدان النامية وعزوفها عن المشاركة في معظم ميادين النشاط العام .

ولاشك أن تحقيق المشاركة الشعبية يتطلب قدراً من التنظيم الاجتماعى لتنظيم وتعبئه طاقات البشر واطلاق قواها الخلاقه لتحقيق أهداف التنمية ويدخل ذلك ضمن مضمون عملية التنمية، نفسها التى تعتمد على حشد كل الموارد المحلية واستغلالها الأستغلال الأمثل وهو ضمن هذه الموارد العنصر البشرى وبالتالى " فأن مسألة التنظيم الاجتماعى وتطويره هى مسأله من أصعب الأمور التى تواجه التنمية " (٣٦).

لعل الاستعراض السابق والموجز لأهم الأسس التى تركز عليها استراتيجية الاحتياجات الأساسية يمكننا من القول أن هذه الاستراتيجية انما تمثل الأساس الاستراتيجى الذى تعتمد عليه

طريقة التنمية الريفية المتكاملة، ومبررنا في ذلك انما يعود الى أن الهدف الأساسى لاستراتيجية الاحتياجات الأساسية هو القضاء على أكثر اشكال الفقر، وهو ما يتطابق مع الهدف الذى تتوخاه طريقة التنمية الريفية المتكاملة بينما ينص أكثر المفاهيم شيوعاً (مفهوم البنك الدولى) ان عمليات التنمية الريفيه هى مشروعات القطاع الزراعى التى يذهب نصف منافعها المباشرة على الأقل الى الفقراء.

إن هذا التطابق في الأهداف لكل من استراتيجية الحاجات الأساسية وطريقة التنمية الريفية المتكاملة يقودنا من ناحية اخرى الى اعتبار أن هذه الاستراتيجية تعتمد الى حد كبير في تحقيق أهدافها على التنمية الريفية المتكامله أو بعباره أخرى فإن هذه الاستراتيجية هى ذات موقف مشايع للريف ذلك أن الفئات المستهدفه وهى الأقل دخل (الفقراء) انما يعيشون في المناطق الريفية، وهو ما يعنى أن مواجهة الفقر ينبغى أن تبدأ من المناطق الريفية وأن الزراعة يجب أن تكون محور هذه المواجهة.

من ناحية اخرى وكما سبق ايضاحه اعلاه فإن الاستراتيجية تتطلب تطوير التنظيم الاجتماعى فإن الوسيلة انما تتحدد من خلال التنمية الريفية المتكاملة التى تعتمد على ادخال التنظيمات الاجتماعية والتدابير المؤسسيه التى تعمل على تحقيق التوسع في الانتاج وزيادة الانتاجية.

وهكذا فإن النقطة الأساسية هنا التى نود الخروج بها والتركيز عليها هى أن التنمية الريفية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن استراتيجية التنمية في الدولة فهى جزء متمم ومندمج معها وهى التى تعطى معنى التكامل والشمول للتنمية كما تتوخى تحقيق الجوانب ذات الطابع الاجتماعى من تحقيق قدر مناسب وملائم من العدالة في توزيع الدخل وثمار التنمية نفسها، ان ذلك المعنى يؤكد الحقيقة العلمية القائلة " بأن فهم القطاع الريفى والتعامل مع مشكلاته يستحيل أن يتم دون التعامل وفهم مصادر التقدم النسبى في القطاع الحضرى في ضوء العلاقات والتناقضات الريفية الحضرية من خلال السياق التاريخى. (٣٧)

كذلك فإن فهم التنمية الريفية بمعناها المتكامل يقضى بأن يكون التعامل مع النظام الريفى بصورة كليه وليس بصوره جزئيه، إذ انه لايمكن لأى من المكونات الفردية سواء كانت زراعية

أو تعليمية أو صحية أو اجتماعية أن تدير عجلة التنمية الريفية ذات الطابع المتكامل، إن ذلـــك بالطبع يتوقف على الكيفية أو الطريقة التى تدار بها في الواقع ادارة التنمية الريفية المتكاملة.

لقد بات واضحاً الآن أن التنمية الريفية هى بمثابة عملية تنمية شامله للقطاع الريفى من المجتمع يجرى تحقيقها في تكامل مع استراتيجية لتنمية في الدولة لذلك فالأهداف العامه التى ينبغى العمل على تحقيقها وتنفيذها من خلال طريقة التنمية الريفية المتكامله تتلخص في الآتى:-

١- تحقيق النمو في الانتاج الزراعى وخاصه في الحيازات الصغيره والمتوسطة.

٢- التوسع في فرص الاستخدام في كل من الزراعة والصناعات المتصله بها في الريف، وكذلك في النشاطات غير الزراعية الاخرى.

٣- توزيع اعدل للدخل لصالح المجموعات الأقل دخلاً بما في ذلك من العمل على زيادة الانتاجية وتوفير الحوافز لزيادة الانتاج، وضمان الاستقرار للمزارعين، والحد من الهجره من الريف الى المدينة، عن طريق اصلاح نظم حيازة الأرض والجهاز السعرى والضريبى.

٤- الاشتراك الفعال لسكان الريف على المستوى المحلى في عمليات إتخاذ القرارات ، مع العمـــل على اعتمادهم على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على الدولة.

٥- العمل على الارتفاع بمستوى التنمية البشرية.

من ناحية اخرى فإن تحقيق هذه الأهداف يعتمد على عملية تخطيط التنفيذ والاداره بحيث تنعكس الأهداف السابقة على سكان الريف بأسلوب متكامل ويتوقف أسلوب التخطيط والتنفيذ لهذه الأهداف على مجموعة من المحددات أهمها (٣٨).

١- استراتيجية الدولة في التنمية والنظام الاقتصادى القائم.

٢- مرحلة التنمية التى تمر بها الدولة أو المنطقة التى ينفذ فيها برامج التنمية الريفية والعناصر التى تم تنفيذها سابقا ، والعناصر التى يجب استكمالها.

٣- دور الحكومة واجهزتها والمؤسسات الشعبية في التخطيط والتنفيذ للبرامج المختلفة.

٤- مدى توافر وتأهيل القوى العاملة الفنية والمتخصصة في طريقة التنمية الريفية المتكاملة.

نماذج أو طرق التنمية الريفية

يمكن النظر الى التنمية الريفية المتكاملة على أنها عملية كليه تتدرج عنـــد التنفيـــذ مـــن النماذج البسيطه الى النماذج الأكثر تعقيدا، كذلك يمكن النظر اليها على أنها مجموعة من البرامج

يتناول كل برنامج مجموعة من الأنشطة ذات الأهداف المتمايزه ولكن يراعى هنا التركيز على الناس باعتبارهم الهدف النهائى أكثر من التركيز على البرنامج نفسه.

ويتفق كثيرون من دراسى التنمية أو من العاملين في حقلها ميدانيا على بعض النماذج التى يمكن استخدامها عند التطبيق وأهم هذه النماذج(٣٩).

١- نموذج العمل الميدانى

وهو نموذج يعتمد على فروق التنمية المتنقله حيث تضم كل فرقه مجموعة من التخصصات المختلفة، حتى يمكن مقابلة الاحتياجات المتعدده في القرية، كما تقوم مجموعة التخصصات المختلفة بتدريب الموظفين المحليين بما يساعدهم على اداء خدمات محدده، والهدف النهائى لهذا النموذج هو انشاء المؤسسات الوظيفية للتنمية.

٢- النموذج التوافقى

وهو النموذج الذى غالبا ما توصى بع المستويات المركزية ، ويكون التركيز فيه على العمليات المتعلقة بتنظيم المجتمع واستثاره الجهود الذاتية بالاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد جاءت توافقيه هذا النموذج من خلال تصور مؤداه أن التغيير المؤدى الى التنمية يتناول التنظيم الادارى القائم.

٣- النموذج المتكامل

وهو نموذج يتضمن عدداً من البرامج تنفذ على المستوى القومى لتواجه كل قطاعات التنمية في انحاء المجتمع المختلفة، وهو الأمر الذى يتطلب انشاء جهاز قومى للتنمية تكون له فروع في مختلف الأقاليم والمحافظات ويضيف هذا الجهاز سياسة تنمية قومية مركزية.

ومن الجدير بالذكر انه ينبغى التنويه الى أهمية اجراء الدراسات المستمره والمتابعة للنموذج المتبع في تحقيق أهداف التنمية الريفية المتكاملة بما يقتضيه ذلك من اجراءات لتصحيح والتعديل اللازمة لمقتضيات العمل وأن ذلك يعد ضرورة أساسية تفرضها صعوبة المشكلات التى تتصدى لها عملية التنمية ذاتها، كما تمليها الطبيعة الديناميكية لعملية التنمية.

وقد طور البنك الدولى طبقا لهذه الطريقة في التجريب عدة نمـــاذج للتنميـــة الريفيـــة استخدمها في برامج الاقراض المختلفة وسياسات عملياته، وهى نموذج المشروع الرائد ونمـــوذج برامج المشروعات المتكامله ونموذج تنمية المنطقة (٤٠) نشير اليهم فيما يلى:-

١- <u>نموذج المشروع الرائد</u>

ويعتمد هذا النموذج على اقامة مشروع معين في منطقة معينه بنـــاء علـــى اعتبـــارات وظروف خاصه، ويتميز هذا النموذج بأنه متعدد الأهداف، وهو نموذج اســـتطلاعى أو تجريـــبى يطبق على المستوى الوطنى إذ ثبت نجاحه وامكانية تعميمه على المناطق الاخرى.

٢- <u>نموذج برنامج المشروعات المتكامله</u>

ويعتمد هذا النموذج على انشاء مجموعة من المشاريع المتكامله والتى يعتمد بعضها علـــى بعض فهى تمثل برامج استثمار كامله، بحيث تحقق مجموعة من الأهداف في وقت واحـــد وقـــد احتاج هذا النموذج الى ادخال تنظيمات اجتماعية وترتيبات مؤسسيه جديده تهدف الى زيـــادة الانتاج وتحسين الأحوال المعيشية ومن أهم هذه البرامج برنامج الاشغال الريفية وبرنامج التصنيع الريفى وبرنامج الارشاد الزراعى والبحوث الزراعية قصد استنباط البذور عالية الغله.

٣- <u>نموذج تنمية المناطق</u>

وهو نموذج يعتمد على دفع جهود التنمية في منطقة معينه من المناطق يتم التركيز عليـــها قصد تحقيق التوازن فيما بين الاقاليم المختلفة ومن الطبيعى أن يتوجه هذا النمـــوذج الى المنـــاطق الأكثر تخلفاً محاولاً الاستفادة من خصائص الأقليم من الناحيـــة الطبيعيـــة والمكانيـــة والبيئيـــة والسكانية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد هذا النموذج في اداءه علـــى اســـتخدام برنـــامج متكامل من المشروعات والأستثمار تركز على اقليم معين بالذات من خلال التركيز على أوجـــه النشاط الانتاجى الزراعية أو خرجها ويفترض هذا النموذج أن مشروعات تنمية المنـــاطق تمثـــل عنصر جذب للأستثمار في المنطقة على اعتبار أنها تتوجه الى مناطق لا توجد فيـــها المشروعـــات الزراعية وأن هذا الاقبال من ناحية اخرى يساعد على توفير مصادر تمويليه جديدة ومتعدده.

خاتمـــــة

يستدل من العرض السابق أن التنمية الريفية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا اذا كانت جزءاً متماسكاً ومتمماً لاستراتيجية التنمية الوطنية، تلك الاستراتيجية التى تعبر عن اشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد، وقد بينت الدراسة أن التدابير والسياسات ذات الطابع الاجتماعى على أهميتها لا يمكن لها أن تتجاهل أهداف زيادة الانتاج والانتاجية، وبالتالى فإن أهم ما يميز التنمية الريفية، هو احتوائها للجانبين الاجتماعى والمادى، وأن نجاحها انما يتوقف في النهاية على مدى المواءمـــة والتوفيق بين اشباع الحاجات الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادى.

كذلك فقد بينت الدراسة أن التنمية الريفية انما تمثل مدخلاً ملائمـــاً لتحقيـــق التنميـــة الشاملة والمتوازنه والمستديمه، خاصه في مجتمعات البلدان النامية التى تمثل فيها النشاط الزراعـــى نشاطاً لأغلبية القوى العاملة مما يجعل الريف يضم أغلبية السكان في هذه البلـــدان، وطالمـــا أن مشاكل الريف الاقتصادية والاجتماعية ما زالت بعد كل الجهود الإنمائية التى بذلك خلال العقود الأربعة الماضيه تمثل درجه عاليه من الالحاح تتطلب وتستدعى أن يكون الريف هو ميدان المواجهة اذا أريد للجهود التنموية أن تحقق التغير بمعناه الشامل الاقتصادى والاجتماعى، والذى أصبحت الحاجة اليه في عالم اليوم أكثر الحاحاً من أى وقت مضى حيث تتحدد مكانة الدول في خارطتـــه بمقدار ما يبذ انباءها من جهود مبتكره ومبدعه لتحسين احوالهم المعيشية من كافة الجوانب.

وقد بينت الدراسة وما اكدته الابحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين من ضرورة تكامل خطط وبرامج ومشروعات التنميـــة فالأقتصـــاد وحده على اهميته قادر على تحقيق التنمية دون التكامل مع أنظمة البناء الاجتماعى وما يسود في المجتمع من ثقافة وقيم، ولا الزراعة ولا الصناعة ولا الحضر ولا الريف ،كل على حده قادر على تحقيق التنمية دون التكامل لها لهذه العناصر من ارتباط وتأثير متبادل لا يمكن تجاهله.

وبالتالى فإن أية رؤيه أو استراتيجية أو سياسة لتطوير الريف تتجاهل هذه الحقيقة فلـــن يكتب لها النجاح، فإن التكامل والشمول هو شرط أساسى وجوهرى لجهود وخطط التنمية التى تعمل على تحقيق جوانب النمو والعداله في نفس الوقت.

كذلك فقد تبين انه لتحقيق ذلك فإن الرؤيا والمداخل والنماذج المتوازنة للتعجيل بتطوير الريف تستلزم مجموعة من الجهود تستهدف:-

- ضبط النمو السكانى بتخفيض معدل المواليد - الجهود الموجهه لتنظيم الأسره.
- تنمية الموارد المحلية واستخدامها الاستخدام الأمثل سواء كانت تجارية أو تقليدية.
- الاهتمام بالزراعة وانتاج الغذاء باستخدام الوسائل العلمية.
- تحسين القدره الانتاجية للفئات الأقل دخلاً.

ويبقى في النهاية أن نعيد ما أكدته الدراسة حول أهمية وضرورة تحفيز المشاركة والمساهمة الشعبية في كافة عمليات التنمية الريفية دراسه وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعه وتمويلاً، وهو ما يكون له كبير الأثر في تحفيز وتفجير امكانيات الإبداع والابتكار لدى الأفراد لتحسين أحوالهم ومجتمعاتهم.

المراجع والهوامش

(١) من أمثلة البلدان التى انتهجت هدف التصنيع دون تركيز كاف على الزراعة الجزائر والهند والعراق ، ففى الجزائر على سبيل المثال وصل الاستثمار الاجمالى الى ٢٨% من الناتج المحلى الاجمالى في عام ١٩٦٩ وتجاوز ٥٠% في عام ١٩٧٨ وكانت نسبة الاستثمار في صناعة السلع الوسيطة والانتاجية وحدها تبلغ في المتوسط ٨٧% من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧، ولكن مع ذلك فإن النتائج التى تم التوصل اليها في التصنيع تعد مخيبة للآمال الى حد ما.

(٢) تضاعفت انتاجية العمل الزراعى في انجلترا خلال القرن الثامن عشر، وزادت في فرنسا بمقدار ٧٠% بين عامى ١٧٦٠و١٨٦٠.

(٣) انظر : د.فؤاد مرسى – التخلف والتنمية ، دراسة في التطور الاقتصادى – دار المستقبل العربى، ١٩٨٢، ص١٠٢:ص ١٠٦.

(٤) انظر د.جلال عبد الله معوض – الهجرة الريفية – الحضرية في الوطن العربى – مجلة شئون عربية – القاهرة ، العدد ٧٧ مارس ١٩٩٤، ص ٢٤١.

(٥) SAAD Eddin Ibrahim , Urbanization In The Arab World The Need For An Urban Strategy, In : Saad Eddin Ibranim And Nicholas S. Hopkins, Eds , Arab Society In Transition, Cairo : the American University in Cairo ١٩٧٧,pp٣٦٧٣٦٨

(٦) انظر تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى ١٩٩٤.

(٧) انظر د.عبد الحميد بلال: المردود الاقتصادى والاجتماعى لهجرة العمالة المصرية ، مجلة الباحث العربى – لندن – مركز الدراسات العربية – العدد ٨ يوليه ١٩٨٦، ص٧٨.

(٨) John W, Mellor , The Economics of Agricultural Development, Cornell University, N.Y.P.G

(٩) انظر – جاك لوب (مؤلف) أحمد فؤاد بلبع (مترجم) العالم الثالث وتحديات البقاء، سلسلة عالم المعرفة – الكويت – العدد (١٠٤) أغسطس ١٩٨٦، ص ٢٤٨.

(١٠) انظر – جاك لوب – المصدر السابق ، ص ٢٥٨.

(١١) انظر د.شريف باشا– التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٤ ، ص ٦٤:ص٧٠.

(١٢) انظر – جون وميلر ، مصدر سبق ذكره، ص ٩–١٠.

(١٣) انظر جاك لوب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٠.

(١٤) انظر المصدر السابق ، ص ٣٠٠ وص ٢٥٤.

(١٥) انظر المصدر السابق ، ص ٣٠٠.

(١٦) انظر المصدر السابق ، ٢٥٤.

(١٧) انظر جوليان بلاكووب – خبرة البنك الدولى في التنمية الريفية – مجلة التمويل والتنمية – ديسمبر ١٩٨٨ ، مجلد ٢٥ ، العدد (٤) – صندوق النقد الدولى ، ص ١٥.

(١٨) انظر– د٠ حسن عيد – دراسات في التنمية الاجتماعيـــة – الاســـكندرية – دار المعرفـــة الجامعية – ١٩٨٣– ص ٢١١.

(١٩) انظر – د٠عبد المنعم شوقى – مشاركة المواطنين في التنمية الريفية – القاهرة ، مجلة تنميـــة المجتمع – العدد الثالث ، مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية – ١٩٧٨، ص ١٢.

(٢٠) Robent Chembers, Rural Development, N.Y, Jhon Sons, ١٩٨٩, P.١٤٧.

(٢١) Edet M, Abasiekong, Integrated Rural Develoment in the third world, N.Y Expastion Press, ١٩٨٢, P ١٧.

(٢٢) انظر – مجلس الشورى – تقرير عن تنمية القرية المصرية – التقرير المبدئى – لجنة الخدمات دور الانعقاد العادى الثالث عشر ١٩٩٣ – ص ٤٨.

(٢٣) انظر – اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – التحليل الشامل لأسباب تخلـــف القريـــة المصرية – الجزء الأول – قسم الاجتماع الريفى – كلية الزراعة – جامعة الاســـكندرية – ١٩٨٧– ص ٧.

(٢٤) انظر جوليان بلاكوود – المصدر السابق ، ص ١٥.

(٢٥) انظر د٠ اسماعيل صبرى عبد الله – نمو نظام اقتصادى عالمى جديد – الهيئة المصرية العامـــة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٧ ، ص ١٦٢.

(٢٦) انظر جاك لوب – المصدر السابق ، ص ٩.

(٢٧) انظر – جاك لوب – المصدر السابق ، ص ١٩.

(٢٨) انظر – جاك لوب – المصدر السابق ، ص ٣٠–٣١.

(٣٠) انظر – جاك لوب – المصدر السابق ، ص ١٧٢–١٧٦.

(٣١) انظر – جاك لوب – المصدر السابق ، ص ١٧٦.

(٣٢) انظر كنياجينسكايا – نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان الناميـــة – دار التقـــدم ، موسكو، ١٩٨٣، ص ١٨٨.

(٣٣) انظر – منظمة العمل الدولية – المؤتمر العلمى الثلاثى للعماله وتوزيـــع الدخـــل والتقـــدم الاجتماعى والتقسيم الدولى للعمل – برنامج عمل – جنيف – يونيه ١٩٧٦، ص١.

(٣٤) انظر – د٠محمود عبد الفضيل – تطور مؤشرات نوعية الحياه في الوطن العربى – المستقبل العربى – مركز دراسات الوحده العربية – بيروت – العدد (١٣٨) اغسطس ١٩٩٠ ، ص ٦٠–٧٩.

(٣٥) انظر– د٠اسماعيل صربى عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٩٤.

(٣٦) F. Harbison, Humam Resources as the Wealth of Nations- New York- Oxford University Press ١٩٧٣.

(٣٧) انظر د٠سمير أمين – التراكم على الصعيد الرأسمالى – دار بن خلدون – بيروت ،١٩٧٨.

(٣٨) انظر د٠محمد طلعت الغنيمى – المصدر السابق ، ص ١٣٤.

(٣٩) انظر د٠محمد عاطف غيث – نحو اطار نظرى وتطبيقى في دراسة القرية ، تقييـــم للأســـس النظرية والمداخل – التنمية الريفية – الكتاب السنوى الثانى (فريق من الاساتذة) – مكتبـــة النهضة المصرية ، ص ٧١:٨٧.

(٤٠) انظر: جوليان بلاكوود ، المصدر السابق ، ص ١٢:١٤.

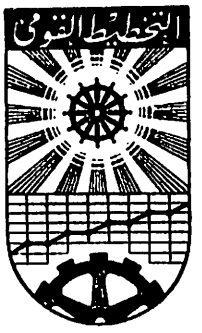

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة